المؤتمر السنوي الثاني للعلوم الاجتماعية والسياسية
للمؤسسات البحثية المستقلة في المنطقة العربية

اللامساواة في المنطقة العربية ما بعد كورونا كوفيد-19

فلسطين نموذجا

إيمان زيادة

عن المؤتمر:

المؤتمر السنوي للعلوم الاجتماعية والسياسية للمؤسسات البحثية المستقلة في المنطقة العربية، هو مؤتمر يعقد كل عام من قبل بعض المنظمات والمؤسسات البحثية ليناقش أهم القضايا الدولية والإقليمية التي تؤثر على المنطق العربية.

منتدى البدائل العربي للدراسات (AFA):

مؤسسة بحثية عربية مستقلة، تعمل كمنصة لتفاعل الخبراء والباحثين لإنتاج معرفة وخطاب بديل في منطقتنا. تساهم في فتح مساحات وخلق خطاب وطرح رؤى وسياسات بديلة في المنطقة العربية لمختلف الفاعلين في المجال العام. وذلك لتجسير الفجوة بين منظمات المجتمع المدني والأكاديميين والنخب السياسية المختلفة. للمساهمة في الوصول لمجتمع يعتمد العلم مرجعيةً في المجالات الاجتماعية المختلفة كطريق للعدالة والديمقراطية والتحرر بشقهم السياسي والاقتصادي/ الاجتماعي، يحتفي بالتنوع الثقافي ويقوم على مبدأ المواطنة والمساواة. www.afalebanon.org

وفي هذا الإطار يقوم المنتدى بإنتاج علمي يساهم في تطوير المعرفة والوعي بأوضاع المنطقة العربية وقضاياها، طرح بدائل على مستوى السياسات والخطاب والكوادر وحتى المساحات السياسية والاجتماعية والاقتصادية للتعامل مع قضايا المنطقة ومشكلاتها، وسد الفجوة بين مكونات المجال العام من مجتمع مدني وأكاديميا وصنّاع قرار. وذلك من خلال إنتاج المعرفة وتمكين مختلف الفاعلين في المنطقة العربية من الاستفادة منها. وذلك عبر برنامجين تندرج تحتهما الموضوعات المختلفة ذات الصلة، البرنامج الأول حول التحولات السياسية والحركات الاجتماعية، والثاني عن العدالة الاجتماعية واللامساواة.

المرصد التونسي للانتقال الديمقراطي (OTTD):

هي مؤسسة بحثية في شكل جمعية علمية وغير ربحية بموجب القانون التونسي. وهي مكونة من أكاديميين وباحثين قرروا المساهمة في التحول الديمقراطي دون اتخاذ موقف سياسي بشأن القضايا الراهنة.

مركز دراسات الوحدة العربية:

تأسس مركز دراسات الوحدة العربية في العام 1975 في بيروت كمركز فكر وثقافة يهدف لتعميق الوعي العربي بقضايا الأمة العربية والتحديات التي تجابه الوحدة والنهوض. يُعد المركز من أفضل دور النشر العربية

مجلة قضايا سياسية:

هي مجلة علمية فصلية دولية مُحكّمة تعمل بنمط الوصول الحر (open access) تنشر باللغتين العربية والانكليزية في الموضوعات المتعلقة بالعلوم السياسية وتصدر عن جامعة النهرين.

منظمة دار الخبرة العراقية:

منظمة معنية بالدراسات البرلمانية وكتابة التوصيات في مجال السياسة العامة إلى المؤسسة التشريعية.

اللامساواة في المنطقة العربية ما بعد كورونا كوفيد-19

فلسطين نموذجا

إيمان زياد

باحثة في مرصد السياسات الاجتماعية والاقتصادية- فلسطين

منتدى البدائل العربي للدراسات (AFA) بالتعاون مع

مجلة قضايا سياسية ومنظمة دار الخبرة العراقية والمرصد التونسي للانتقال الديمقراطي ومركز دراسات الوحدة العربية.

كل الصور المستخدمة من مصادر مفتوحة على الإنترنت

هذا الإصدار لا يعبر عن رأيي كتابه/ كاتبه ولا يعبر بالضرورة عن رأي منتدى البدائل العربي أو أي من شركاءه.

من المهمّ جدًّا عند تناول موضوع اللامساواة في فلسطين أن يكون المدخل اقتصادي هو الأساس على اعتبار أنه أكثر محور يؤثر بدرجة كبيرة على اللامساواة كما في مناحي عدّة سواءً الحقوق الاقتصادية أو الاجتماعية أو الثقافة، وكذلك ارتفاع أعداد الأفراد والمواطنين المهمّشين.

الاقتصاد الفلسطيني، بشكل مختصر، ومنذ «اتفاقية أوسلو» عام 1996، خضع لتطبيق سياسات النيوليبرالية، وكنا ندرك تبعات هذه السياسات والشروط التي توضع والمتعلّقة بالحياة اليومية للناس وكذلك فرض القروض على الفرد والحكومة للتأثير على قراراتها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، بالأساس التي تمسّ الحقوق. وكذلك بعد «بروتوكول باريس» الذي يمثّل النسخة الاقتصادية من «اتفاقية أوسلو»، والذي قيّدها سواءً على مستوى سبُل الصرف وطريقة الدعم الذي يقدَّم للسلطة الفلسطينية، والذي كان مختلفًا عندما كان يقدَّم إلى «منظمة التحرير الفلسطينية» (لأسر الشهداء خاصّة)، وبالتالي لقد وضعت هذه السياسات السلطةَ الفلسطينيةَ تحت شروط كثيرة من دون أن نغفل وجود الاحتلال وتأثيره على الحياة اليومية لعموم الناس وبالتالي يجب عدم فصل وجود الاحتلال في الإبقاء على حالة اللامساواة في فلسطين حيث كلّما زاد الضغط السياسي والانتهاكات السياسية بحق المواطنين زادت الفجوة في الحقوق الاجتماعية. إنّ الاحتلال الفلسطيني يؤثر على جميع الموارد لفلسطين على غرار الأرض، المياه، الكهرباء، المعلومات والمعرفة، الثقافة، تاريخ فلسطين وخاصّةً الهوية الفلسطينية، كلّ هذه الأمور تنصبّ في اتجاه هدم كلّ ما هو فلسطيني.

خلال السنوات الأخيرة، وأمام حالة الانقسام بين الضفة الغربية وغزّة وما تبعها من تجميد للدعم الأوروبي للسلطة الفلسطينية، وخاصةً توقف الدعم الأميركي لمنظمة «الغوث لدعم وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين» (في حدود 50% من ميزانية المنظمة) والتي كانت تتحمل عبء الخدمات الأساسية في كافة المخيمات داخل فلسطين وخارجها ممّا فاقم إشكاليات مئات الآلاف ممّن يعيشون في المخيمات برغم عودة الدعم مؤخرًا بشكل بسيط، إلى جانب ذلك نجد انسحابًا للمموّلين العرب بشكل متدرج إلى حدود الصفر.

عندما نتحدث عن الدعم فنحن نتحدث عن الدعم المتعلّق بمصاريف إدارة السلطة الفلسطينية وليس المشاريع، لكن في الوقت نفسه لقد توجه الداعمون أساسًا إلى المواطنين مباشرةً عبر الشركات أو عبر المستشارين من هذه الدول.

إلى جانب هذه الضغوطات، يمارس الكيان الإسرائيلي كذلك ضغطًا عبر الاقتطاعات المستمرة من الأموال وتقييدها للموارد. خلال السنوات الأخيرة، كان لجائحة كورونا على فلسطين، كما على جميع شعوب العالم، أثر خاصةً على الوضع الاقتصادي وأزمة اللامساواة. ومنذ بدء الجائحة حتى اليوم، دخلت 100 ألف عائلة جديدة تحت خط الفقر. في هذا المضمار، يجب التذكير أنّ فلسطين مقسّمة إلى مناطق "أ" و"ب" و"ج" وغيرها من المناطق، ما يعني غياب سيادة السلطة الفلسطينية على المناطق الفلسطينية، والدليل على ذلك أنّه قد استُشهد اليوم شقيقان في المنطقة "أ" على يد قوات الكيان في بير الزيت، والتي من المفترض أن تكون تابعة للسلطة الفلسطينية، وبالتالي فإنه لا توجد سيطرة لا أمنية ولا قانونية.

وفي أمثلة أخرى، تمثّل المرأة نسبة 49% من المجتمع الفلسطيني لكنها تعاني من انتهاكات اقتصادية وتمييز اجتماعي وسياسي وثقافي على كافة المستويات، سواءً من السلطة الفلسطينية والعنف داخل المجتمع الفلسطيني، أو من قبل الاحتلال. ونجد أنّ 12% من الأسر الفلسطينية ترأسها النساء وذلك إمّا بسبب استشهاد الزوج أو وجوده في معتقلات الاحتلال، وبالتالي فهي تتحمل أعباء كامل الأسرة. وبذلك، عندما تشترط الدول المانحة التوقف عن تقديم الرواتب لعائلات الشهداء فإنها تقصي 12% من الأسر الفلسطينية تمامًا من المعادلة في حين أن هذه الأسر تحتاج إلى موارد حقيقية لسدّ احتياجاتها، كما أنها تواجه الكثير من المعوقات من قبل الاحتلال عندما تريد الاستثمار في أي مجال.

بالنسبة لحالة العمل، نودّ الإشارة إلى أنّه يوجد بين النساء أنفسهنّ تمييز أساسه الطبقة الاجتماعية، والعرق، والدين، والسنّ وكذلك على مستوى الاحتياجات الخاصة. تؤثّر هذه العوامل بشكل كبير على الدخل وفي اللامساواة بين النساء، وبينهنّ وبين الرجال، وفي المجتمع عمومًا. كما أننا لا نجد مساواة في رؤية الحكومة للموازنة العامة بغضّ النظر عن حالة الوهن التي تعيشها الحكومة. وعلى هذا الأساس، وصلت معدلات البطالة بين النساء عام 2022 إلى حوالي 43%، أما الباقيات فـ12% منهنّ فقط عملن في عمل منظم والباقيات في عمل غير منتظم، الأمر الذي يفتح كذلك ملف التمييز في الولوج إلى العمل والتمييز داخل العمل (خروقات في الرواتب، في السلم المهني...) وقد أتى ذلك في مقابل 23% من البطالة في صفوف الذكور، وهذا من دون إغفال عدم قدرة المرأة على الوصول إلى الوظائف العليا ومناصب صنع القرار.

بالنسبة لمعدل الأجر اليومي في الوظائف الحكومية، فإننا نجده متقاربًا بين النساء والرجال ونجد أن الفارق بسيطًا إذ تتقاضى النساء 62 شيكلاً (حوالي 20 دولارًا) في حين يتقاضى الذكور 84 شيكلاً (أقل من 30 دولارًا) لكن تلك الأجور تُعتبر في الوقت نفسه ضعيفة مقارنةً بمستوى المعيشة، وهذه الأرقام تتعلق فقط بمنطقة الضفة الغربية وليس قطاع غزة الذي يعيش وضعًا كارثيًا بسبب كل العوامل التي سبق الحديث عنها، إضافةً إلى الحصار المفروض عليه من قِبل الاحتلال والذي أوصَل معدل البطالة بين الشباب إلى حوالي 95%، إلى جانب أن الرواتب تتراوح بين 15 و30 شيكلاً (3 إلى 7 دولارات).

لا تقف اللامساواة عند هذا الحدّ، إذ نجدها في مستويات أخرى اجتماعية واقتصادية. فمثلاً لا تتجاوز نسبة حصول النساء على الميراث الـ3% على الرغم من وجود قانون ينظّم المسألة، لكنه لا يطبَّق على أرض الواقع. ويعود ذلك أساسًا إلى عدم قدرة السلطة الفلسطينية على بسط سيطرتها على المناطق الفلسطينية آنفة الذكر، إضافةً إلى العرف الاجتماعي الذي يدفع بالمرأة إلى التنازل عن حقها في الميراث.

بالنسبة للعاملات في القطاع غير المنظم، فحتى حدود عام 2020، كانت 18.6% منهنّ في الضفة الغربية و4% في غزة، مقابل 50.6% للعاملين في الضفة و32.6 % في غزة، وهو ما يدفعهنّ إلى العمل في المستوطنات، الأمر الذي يفتح الباب أكثر نحو مضاعفة التمييز الممارس عليهنّ.

لقد كان الوضع الدولي الراهن المضطرب وراء تجميد العديد من الاتفاقيات، ومنها اتفاقيات «سيداو» برغم مصادقة السلطة الفلسطينية عليها من دون تحفّظ، والتي تواجه اليوم حملة رفضٍ داخل المجتمع الفلسطيني وبشكل كبير، وقد تمّ تشويهها بشكل متعمّد. لقد كانت هذه الهجمة ممنهجة ومنظّمة من قبل حزب سياسي معيّن هو «حزب التحرير» والذي وصل به الحدّ إلى تشويه سمعة الطرف المدافع عن الاتفاقية، الأمر الذي مثّل فرصةً أمام السلطة الفلسطينية للتوقف عن تطبيق الاتفاقية لما يتأتّى عنها من التزامات مالية وقانونية.

وبسبب الوضع الاقتصادي الراهن، تفاقمت مشكلات أخرى مثل الزواج المبكر للإناث الذي أصبح عابرًا للحدود الداخلية لفلسطين، وتحوّل إلى تجارة في مختلف المناطق الفلسطينية. إلى جانب ذلك،